"الأمناء" تكشف في عدة حلقات حقيقة تورط الأمم المتحدة في دعم ميليشيا إيران الحوثية وتسرد كل الحقائق (3)..

الشراكة بين الحوثيين والأمم المتحدة..!

■ أوصلت إيران وشركات ومنظمات السلاح للحوثي عبر خطوط تهريب برية وبحرية وجوية تخضع للأمم المتحدة

■ تعود بدايات زراعة الألغام إلى 1962م أثناء صراع الجمهوريين والإماميين

■ يتحمل الحوثي بدرجة رئيسة المسؤولية القانونية عن زراعة الألغام

خبراء إيرانيون ولبنانيون قاموا بتصنيع الألغام للحوثي

■ لعبت عملية التهريب دورًا محوريًا بتزويد الحوثي بالألغام والعبوات الناسفة

أنشأ الحوثي بدعم خبراء الحرس الثوري وحزب الله وعراقيين مصانع ومعامل لصناعة الألغام والعبوات المتفجرة

"الأمناء" قسم التقارير:

حصلت "الأمناء" على تقرير حقوقي يحمل عنوان "دعم الموت.. شراكة في الجريمة" الجزء الأول، يرصد ويوثق تورط هيئات ومكاتب الأمم المتحدة باليمن في دعم زراعة الألغام والمشاركة مع جماعة الحوثي في قتل وإصابة آلاف المواطنين، وهو ما يؤكد شراكة الأمم المتحدة في قتل الشعب من خلال هذا الدعم الذي يستخدمه الحوثيين في عملياتهم العسكرية ضد المواطنين.

وبعد أن نشرت "الأمناء" في الحلقة الثانية عن (15) منحة مالية قدمتها الأمم المتحدة للحوثي تحت غطاء إنساني، وعن الممارسات تطلب إزالة الألغام ممن يزرعونها القليلة في تسعينيات القرن العشري، إلى جانب أن الحوثيين زرعوا مليوني لغم وعبوة ناسفة خلال 8 سنوات، تواصل "الأمناء" نشر باقي تفاصيل التقرير في حلقة اليوم الثالثة.

تأريخ ومراحل زراعة الألغام

تعود البدايات الأولى لعملية زراعة الألغام باليمن إلى مطلع العام 1962م أثناء الصراع بين الجمهوريين والإماميين، حيث باشرت القوات الموالية للإمام البدر بن أحمد حميد الدين بزراعة حقول ألغام شملت كل من محافظة الجوف شمال اليمن ومديريتي "صرواح" و"أرحب" شرق صنعاء، ثم تكررت العملية كمرحلة ثانية إبان الصراعات الشطرية بين الشمال والجنوب الممتدة بين 1973 (1983) حيث شملت زراعة الغام المناطق الحدودية بين الشطرين وتحديدا قعطبة، مريس، العود، حريب بيحان مكيراس.

وعادت زراعة الألغام الأرضية إلى الواجهة من جديد خلال حرب صيف 94م حيث تركزت في محافظات الجنوب واجزاء من المناطق الشمالية التي كانت مسرحا للمواجهات بين القوات التابعة للرئيس السابق علي عبدالله ونائبه علي سالم البيض عقب إعلان الأخير فك ارتباطه بدولة الوحدة اليمنية، لتأتي بعدها المرحلة الرابعة من زراعة الألغام في اليمن والتي تخللت فترة ستة حروب خاضها النظام السابق ضد المتمردين الحوثيين بمحافظة صعدة والممتدة بين (2009-2004م).

وفي غضون العامين (2011، 2012) شهدت اليمن مواجهات متقطعة بين قوات موالية لعلي عبد الله صالح ووحدات من الجيش والقبائل المساندين للاحتجاجات السلمية المطالبة بإسقاط النظام آنذاك والتي رافقتها مرحلة جديدة من زراعة الألغام وباقي مخلفات الحرب انحصرت على مناطق محدودة وسط وشمال العاصمة صنعاء ومديرتي (نهم أرحب) شرقا واجزاء من مدينة تعز ومحافظة الجوف.

تزامن ذلك مع مواجهات متقطعة بين قبائل حجور بمديرية كشر محافظة حجة وبعض أنصار جماعة الحوثي الوافدين إلى المنطقة مطلع 2012م ثم تلتها مواجهات مماثلة بين جماعة الحوثي وبعض منتسبي التيار السلفي في منطقة دماج بمحافظة صعدة مطلع 2013م والتي لم تخلوا هي الأخرى من عملية زراعة الألغام ربما من طرف واحد يتمثل بجماعة الحوثي كونها الوحيدة من كانت تمتلك هذا النوع من السلاح حينها.

ثم جاءت بعد ذلك المرحلة الأوسع والأكبر على الإطلاق لزراعة الألغام باليمن والتي رافقت مسيرة اجتياح جماعة الحوثي للمحافظات ابتداء من محافظة عمران اليمنية وحتى العاصمة الجنوبية عدن ولا زالت مستمرة حتى اللحظة وتتحمل جماعة الحوثي بالدرجة الرئيسية المسؤولية القانونية عن زراعة الألغام وباقي مخلفات الحرب خلال هذه المرحلة.

طرق حصول الحوثي على الألغام ومكوناتها

وتفيد معلومات مؤكدة أن جماعة الحوثي خلال حروبها الستة في محافظة صعدة (المعقل الرئيس) لها كانت تحصل على الألغام عبر تجار سلاح وقيادات عسكرية تدين لها بالولاء، إضافة إلى ما قامت بتصنيعه محليا وبطرق بدائية عبر بعض عناصرها المدربين وخبراء ايرانيين ولبنانيين استقدمتهم الجماعة لهذا الغرض، فضلا عن كميات الالغام والعبوات التي أخذتها كفيد خلال مواجهاتها مع الجيش النظامي حينها.

وبحسب معلومات أدلى بها بعض قيادات وافراد الجيش المشاركين خلال حروب صعدة فقد تم العثور على أنواع وأحجام مختلفة من الألغام والعبوات الناسفة والذخائر المتفجرة بحوزة الحوثيين آنذاك معظمها مصنوعة محليا من أنابيب واسطوانات الغاز المنزلي وقدور وأواني الطهي وتضم صواعق بدائية صنعت من صفائح الألمنيوم وحاملات الستائر المجوفة.

استمرت جماعة الحوثي في تعزيز وتطوير هذا السلاح الفتاك مستفيدة من مخزونها التراكمي لبقايا المقذوفات المتفجرة التي قامت بتجميعها طيلة حروب صعدة الستة ثم حولتها إلى عبوات ناسفة شديدة الانفجار على غرار تلك التي استخدمتها الجماعة في تفخيخ مبنى دار الحديث للعلوم الشرعية التابع لمنتسبي التيار السلفي بمنطقة دماج في 28 ديسمبر 2013م مع بداية حربها التوسعية خارج محافظة صعدة شرعت جماعة الحوثي وبدعم من خبراء الحرس الثوري الإيراني وحزب الله في لبنان وأخرون عراقيون بإنشاء مصانع ومعامل خاصة بصناعة الألغام والعبوات المتفجرة بمختلف أنواعها وأشكالها والتي بدأت كمرحلة أولى داخل النطاق الجغرافي لذات المحافظة التي تمثل المعقل الرئيس لزعيم الجماعة وفي ظل حالة تكتم وتعتيم شديدين.

وخلال الفترة ذاتها لوحظ امتلاك جماعة الحوثي أنواع متطورة من العبوات الناسفة والألغام شديدة الانفجار التي استخدمت بعض منها لتفجير المنازل والمساجد والمنشآت الحكومية وتفخيخ الطرق والجسور في محافظتي (الجوف، عمران) ومديرية كشر بمحافظة حجة ومديرتي "أرحب" و"همدان" على الأطراف الشمالية الشرقية لمحافظة صنعاء ما بين النصف الثاني من 2013م والنصف الأول من 2014م.

عمليات التهريب

لعبت عملية التهريب دورا محوريا في تزويد جماعة الحوثي المسلحة بصفقات وكميات هائلة سواء من الألغام والعبوات الناسفة وباقي الذخائر المتفجرة الجاهزة أو المواد والتركيبات والمبيدات وغيرها من صواعق وأجهزة تفجير واسلاك تمديد وتوصيل تستخدم كمكونات أساسية لتصنيع وتطوير تلك الألغام والعبوات، والتي حرص النظام الإيراني وبعض شركات ومنظمات الإتجار بالأسلحة إيصالها لجماعة الحوثي عبر خطوط تهريب برية وأخرى بحرية وجوية تخضع جميعها أو معظمها لإشراف مباشر من الأمم المتحدة وهيئاتها ومكاتبها العاملة باليمن.

خط التهريب البحري

وتعد شبكات التهريب عبر البحر هي الأنشط على الإطلاق والتي تتخذ من مهنة الصيد غطاء للتخفي وراءه حيث تعمل على نقل تلك الألغام والعبوات وخبراء تصنيعها وكذا المكونات اللازمة لذلك من الموانئ الإيرانية مباشرة إلى بعض المناطق اليمنية الممتدة على طول الشريط الساحلي الرابط بين البحر العربي وخليج عدن وصولا إلى البحر الأحمر حيث المناطق البرية الخاضعة كليا لسيطرة جماعة الحوثي الانقلابية.

خلية التهريب الحوثية بقيادة المدعو علي محمد حلحلي مع (4) أعضاء أخرين جميعهم من منطقة (أبو زهر) بمديرية الخوخة، والتي وقعت في قبضة الشرعية أواخر عام 2021م كشفت عن أبرز معالم خط سير التهريب البحري انطلاقا من محطة الشحن الرئيسية بميناء (بندر عباس) الإيراني ومرورا ببعض النقاط الساحلية بدءا من سواحل (صلالة) العمانية باتجاه مضيق هرمز كأول محطة استقبال، ثم مينائي (بربرة) و(بوصاصو) الصوماليين ثاني محطة وصولا إلى ميناء الحديدة وبعض السواحل اليمنية الغربية الواقعة تحت الإشراف الأممي.

يعود تاريخ أول عملية تهريب بحرية أرادت عبرها "طهران" تزويد وكلائها باليمن ببعض مكونات تصنيع الالغام والمواد المتفجرة إلى 23 يناير 2013م عندما قبضت السلطات اليمنية قبالة سواحل محافظة المهرة على السفينة الإيرانية الشهيرة (جيهان (1) المحملة بشحنة أسلحة تحوي (2660) كيلو جراما من (RDX) و(199) صندوق من السور بيتول) تزن (1250) كجم، و(2786) عبوة من مادة السيفور (C4) تحتوي كل عبوة على (16606) شريطا متفجرا، وكلها عبارة عن مركبات كيميائية وكحلية تدخل في صناعة الألغام والقنابل المتفجرة.

وذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني آنذاك أن الشحنة التي كانت في طريقها للحوثيين عبر ميناء ميدي بمحافظة حجة شملت أيضا على (800) صاعق لتفجير العبوات الناسفة و(800) كبسولات وترانستورات تفجير و(400) حقيبة تفجير متكاملة و(310) جهاز تعريفي للمتفجرات و(200) جهاز تفجير كهربائي و(200) وحدة تحكم كهربائي بالتفجير عن بعد، و(186) من أجهزة التفجير النافذة و(132) توصيلة للأجهزة المفجرة و(50) منظومة تفجير (دوائر كهربائية).

وفي يوم السبت 2 فبراير 2013م تحدثت وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني عن ضبط شحنة أسلحة إيرانية محملة بمعدات تصنيع ألغام ومتفجرات بميناء عدن من بينها "حاويتين" تضمان قضبان وأنابيب ألمونيوم وألواح نحاسية بمقاسات مختلفة ومكابس تستخدم لكبس المقذوفات المتفجرة والألغام المضادة للدروع والتي أثناء محاولة إدخالها إلى الاراضي اليمنية قادمة من العاصمة الإيرانية طهران.

وفي يوم الخميس 7 نوفمبر 2019م ضبطت قوات خفر السواحل شحنة أسمدة تزن حوالي (100) طن تشكل مادة (اليوريا) ما نسبته 46% منها والتي كانت على متن زورق يرفع علم دولة أفريقية أثناء محاولة تهريبها إلى الحوثيين.

وفي يوم الأربعاء 19 فبراير 2020م ضبطت قوات خفر السواحل التابعة لقطاع البحر الأحمر قاربا كان يبحر باتجاه ميناء الحديدة وعلى متنه شحنة تزن (200) طنا من سماد (اليوريا) الذي يستخدم لصناعة المتفجرات كانت في طريقها لجماعة الحوثي الانقلابية، وفي 24 يونيو 2020م أحبطت القوات البحرية التابعة لدول التحالف العربي عملية تهريب شحنة أسلحة إيرانية قبالة سواحل حضرموت تحوي كمية كبيرة من القطع والدوائر الكهربائية التي تستخدم لتفجير الألغام والعبوات الناسفة عن بعد.

وفي 22 يناير 2022م أعلنت القوات البحرية الأميركية اعتراض سفن الاسطول الخامس التابع لها سفينة عديمة الجنسية بخليج عمان تحمل على متنها ما يزن (40) طنا من سماد يحتوي على مركب كيميائي ويستخدم لصناعة المتفجرات أثناء إبحارها من إيران متجهة صوب ميناء الحديدة الخاضع لإدارة جماعة الحوثي بإشراف أممي.

وفي 30 مارس 2015م دشنت الأمم المتحدة عبر مفوضيتها العليا للشؤون الإنسانية أول جسر جوي عبر رحلات يومية لطائراتها التي ربطت بين مطار صنعاء وجيبوتي تحت مسمى "الدواعي الإنسانية والطبية بالتزامن مع حالة الحظر الجوي الذي فرضته قوات التحالف العربي على الأجواء اليمنية واستثنت منه فقط رحلات الأمم المتحدة رغم اشتراط الأخيرة عدم خضوع رحلاتها لأي عملية تفتيش، وهو ما جعله من أكثر طرق التهريب استمرت الرحلات الجوية الأممية بمعدل (14) رحلة اسبوعيا ورحلتين يوميا عبر (الجسر الجوي) الذي سرعان ما حولته جماعة الحوثي إلى ثاني أنشط خط تهريب بعد الخط البحري حيث تمكنت عبره خلال عام واحد من تهريب نحو (160) خبيرا يحملون الجنسيات الثلاث (إيرانية لبنانية عراقية) غالبيتهم متخصصين بصناعة الألغام والمتفجرات وزراعتها والذين استقدمتهم الجماعة لتدريب وتأهيل كوادرها المحلية في ذات المجال.

وفي 27 يناير 2020م أعلنت الأمم المتحدة تدشين الجسر الطبي الجوي بين صنعاء وعمان الأردن في إطار استئناف الجسر الجوي الذي قالت أنه يعد جزء من عملياتها الإنسانية باليمن بعد توقف دام 42 شهرا أي قرابة 3 سنوات ونصف، باستثناء تسيير بعض الرحلات المتقطعة لنقل عدد من الحالات المرضية الصعبة خلال الفترة الممتدة بين أغسطس 2018م ونوفمبر 2019م.

وتواصل "الأمناء" في الحلقة الرابعة نشر تفاصيل التقرير.